الأمم المتحدة

A/C.2/77/L.33

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 21 (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضـــاعا خاصـــة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

باكستان: * مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتُمد خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المعقود في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022، وأقرَّته الجمعية العامة في قرارها 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022 الذي أهابت فيه بجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تشير أيضا إلى التقدّم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020[1] وكذلك إلى البنود التي لم يحرز فيها برنامج العمل التقدم المرغوب نحو تحقيق الأهداف والغايات المقررة،

وإذ تؤكد أن برنامج عمل الدوحة هو جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعزَّزة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية يرتكز على الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق تعافٍ سريع ومستدام وشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز أسواق العمل عن طريق تشجيع الانتقال من العمالة غير

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011* (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

الرسمية إلى العمالة الرسمية، وتمكين البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل المستدام والابتكاري، ومعالجة أوجه عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا، وإحداث التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال شراكةٍ عالمية منشَّطة من أجل التنمية المستدامة على أساس وسائل تنفيذ معزَّزة وطموحة وأشكال متنوعة من الدعم المقدَّم لأقل البلدان نموا في إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة،

وإذ تؤكد من جديد خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(2)]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(3)]، واتفاق باريس[(4)]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030[(5)]، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)[(6)]،

وإذ تؤكد أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار احترار عالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات ذات الصلة للانبعاثات العالمية لغاز الدفيئة، في سياق تعزيز التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وإذ تحيط علما مع التقدير بالدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي استضافتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في غلاسكو، بالشراكة مع حكومة إيطاليا، في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وإذ تتطلع إلى الدورة السابعة والعشرين، لمؤتمر الأطراف المقرر عقدها في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 6 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

---

(2) القرار 1/70.

(3) القرار 313/69، المرفق.

(4) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(6) القرار 256/71، المرفق.

وإذ تشير إلى قرارها 216/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تشير أيضا إلى مقررها 551/76 المؤرخ 20 كانون الثاني/يناير 2022 بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا وإلى قراريها 251/76 المؤرخ 28 شباط/فبراير 2022 بشأن الطرائق الإضافية لعقد المؤتمر الخامس و 258/76 بشأن برنامج عمل الدوحة،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 19/2022 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2022 المتعلق ببرنامج عمل العقد 2022-2031 لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022 وإلى اعتماد إعلانه الوزاري، وكذلك إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 واعتُمد فيها عهد بريدجتاون[7]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) و 274/74 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2020 بشأن التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19 و 175/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإذ تسلّم بأن أقل البلدان نموا قد تضررت بشدة من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 بسبب هشاشة نظمها الصحية، وضعف إمكانية الحصول على اللقاحات وبطء وتيرة التطعيم، والتغطية المحدودة لنظم الحماية الاجتماعية فيها، وقلة مواردها المالية وغيرها من الموارد، وضعفها إزاء الصدمات الخارجية،

وإذ تسلّم أيضا بأن الآثار المتعددة والواسعة النطاق المترتبة على جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيّر المناخ قد تسبّبت في تردي حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتجارة العالمية وأضرت باستقرار الأسواق، مما يعرِّض مجرد إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 لخطر كبير،

وإذ تسلّم كذلك بما يقدمه المهاجرون من مساهمات في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في بلدانهم الأصلية والبلدان التي يقصدونها على السواء، وإذ تلاحظ مع القلق ما خلّفته جائحة كوفيد-19 من عواقب اجتماعية - اقتصادية وخيمة لحقت بالعمال المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان نمواً، بمن فيهم العاملون بأجور زهيدة في الاقتصاد غير الرسمي، وإذ تلاحظ مع القلق أن توقعات تصاعُد معدل نمو التحويلات المالية ستتراجع على الأرجح في عام 2022 في العديد من البلدان، مما يُبرز أن تشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة وأماناً والأقل كلفة وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة سيعودان بآثار إيجابية على ملايين الأفراد الذين يعوّلون بشدة على هذه التحويلات،

(7) TD/541/Add.2.

وإذ ترحب بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا لعام 2022،

1 - *تحيط علما* بتقريري الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا[8] وعن انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا: خيارات لنظام للتخزين والوسائل التكميلية على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي [9]؛

2 - *تهيب* بأقل البلدان نموا أن تعمد، بدعم من شركائها في التنمية، إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[10] بسبل منها وضعُ استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وإدماجُ أحكامه في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية، وإجراء استعراضات منتظمة بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

3 - *تهيب أيضا* بأقل البلدان نموا أن تعمل، بالتعاون مع شركائها في التنمية، على توسيع نطاق آليات الاستعراض القُطرية القائمة ونشر التقارير، بما فيها تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والمساهمات المحددة وطنيا، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والآليات الاستشارية القائمة، لكي تغطي استعراضَ برنامج عمل الدوحة، وعلى التوسّع في تلك الآليات لكي تشمل جميع أقل البلدان نموا؛

4 - *تهيب* بالشركاء في التنمية وبسائر الجهات الفاعلة المعنية أن ينفّذوا برنامج عمل الدوحة بإدماجه في الأطُر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نموا على نحو معزَّز محدَّد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبيَّن في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت؛

5 - *تدعو* منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقا لولاياتها ذات الصلة، وتدعو تلك المنظمات إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات المجراة لبرنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

6 - *ترحب* بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لصالح أقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نطاق المنظومة، وتكرر دعوتها الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج العمل في جدول أعمال المجلس؛

(8) A/77/73-E/2022/53.

(9) A/77/291.

(10) القرار 258/76، المرفق.

7 - ***تعرب عن بالغ القلق*** إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نموا، وتحيط علما بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نموا بشأن كوفيد-19[(11)] وتلتزم بدعم تنفيذه على النحو المناسب، وتدعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى دعم أقل البلدان نموا في جهود التعافي التي تبذلها وفي تنفيذها المتواصل لما تبقى من بنود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

8 - ***تلاحظ مع القلق*** التقديرات بأن الكثير من فقراء العالم سيعيشون بحلول عام 2030 في أقل البلدان نموا، مما يشكّل خطرا عالميا كبيرا على تنفيذ خطة عام 2030، وتشدّد على ضرورة تقديم الدعم العالمي لأقل البلدان نموا من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، وتسلّم كذلك بأهمية تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات من خلال تمتين العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون، وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

9 - ***تؤكد من جديد*** أنّ أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزَّز للتغلب على التحديات الهيكلية، وكذلك على الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 التي شهدتها في الآونة الأخيرة والأوضاع المتردية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والافتقار إلى التمويل ومصادر الطاقة وتزايد انتشار الفقر، وهي التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدَّم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسّق والمتابعة والرصد المتسقين لبرنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وأن يعزّز هذا الدعم؛

10 - ***ترحب*** بالتزام الشركاء في التنمية بكفالة الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نموا، وكفالة اتساق المعونة مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا وزيادة اتساق المعونة مع النظم والإجراءات الوطنية لأقل البلدان نموا، وترحب أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي الذي يؤكد فيه من جديد التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في غضون الإطار الزمني لخطة عام 2030 ويتعهد بالوصول إلى تخصيص نسبة 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ضمن الإطار الزمني لخطة عام 2030، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ويشجعها أولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن 50 في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وتهيب بالشركاء في التنمية إلى ضمان ألا تؤثر الأزمات الجارية، بما في ذلك التطورات الجغرافية السياسية الحالية، وكذلك النزاعات التي طال أمدها في مختلف أنحاء العالم، والتدابير التقشفية والانغلاقية، وغيرها من الشواغل الأساسية المتصلة بالتباطؤ الاقتصادي العالمي والتضخم، بأي حال من الأحوال على المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

(11) A/74/843، المرفق، الضميمة الأولى.

11 - ***ترحب*** بتخصيص صندوق النقد الدولي وحدات من حقوق السحب الخاصة تكافئ 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021 لتلبية الاحتياجات العالمية الطويلة الأجل لتكميل الأصول الاحتياطية، وتعرب عن قلقها البالغ لأن أقل البلدان نموا لم تتلق سوى حصة ضئيلة من مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة وترحب بإنشاء الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة الذي يمكن من خلاله توجيه حقوق السحب الخاصة طوعا إلى البلدان المحتاجة، وتدعو صندوق النقد الدولي إلى ضمان مباشرة الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة لعمله فورا وإلى العمل بالتعاون الوثيق مع مجموعة البنك الدولي في تفعيل الصندوق الاستئماني، وترحب بالطموح العالمي المتمثل في توجيه 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة طوعا إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي تحتاج إلى دعم السيولة، وتحث على الإعلان عن المزيد من التعهدات لتحقيق هذا الهدف، وتدعو صندوق النقد الدولي إلى ضمان أن يغطي الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة المجموعة الواسعة من المجالات اللازمة بالنسبة لأقل البلدان نموا لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة المرتقبة لميزان المدفوعات، مما يوفر حجم التمويل المتوسط الأجل اللازم للتصدي لها؛

12 - ***تحثّ*** الأطراف من البلدان المتقدمة النمو[12] على الوفاء الكامل بهدف الـ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على وجه السرعة وحتى عام 2025 وتشدد على أهمية الشفافية في تنفيذ تعهداتها، وتحث أيضا كيانات تشغيل الآلية المالية للاتفاقية[13]، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الأخرى على مواصلة زيادة الاستثمار في العمل المناخي، وتدعو إلى استمرار الزيادة في حجم وفعالية التمويل المناخي من جميع المصادر على الصعيد العالمي، بما في ذلك المنح وأشكال التمويل الأخرى ذات الشروط الميسرة للغاية؛

13 - ***تشدد*** على الحاجة إلى تعزيز النظام الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لمصلحة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث كأداة رئيسية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات والتخفيف من آثارها، والالتزام بالاستفادة المثلى من المبادرات الحالية، وتدعو الأمين العام إلى القيام، مع أقل البلدان نمواً، بإجراء دراسة شاملة تشارك فيها جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الترتيبات القائمة، والدروس المستفادة والثغرات المحددة وتقديمها إلى الجمعية العامة لمواصلة النظر فيها؛

14 - ***تهيب*** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل الدوحة على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يشكل تكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه؛

15 - ***ترحب*** بعقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، وباعتماد إعلانه الوزاري، وتكرر دعوتها إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أن تحرز تقدما كبيرا في تنفيذ القرارات الوزارية بشأن وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من

(12) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(13) المرجع نفسه.

دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وقواعد المنشأ التفضيلية، والإعفاء الممنوح لقطاع الخدمات في أقل البلدان نموا، وإلى أن تزيد بدرجة كبيرة تخصيص المعونة من أجل التجارة لتعزيز صادراتها وتنويعها الاقتصادي، وتدعو أيضا إلى مزيد من العمل التحليلي وبذل الجهود لسد الثغرات القائمة في البيانات من أجل تحسين فهم أثر متطلبات قواعد المنشأ والعوامل التي تحدد تطبيق الأفضليات التجارية ونقص استخدامها؛

16 - ***تسلّم*** بأن أقل البلدان نموا تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة ذات النوعية الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها والقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات وإلى تعزيز الربط بين الهياكل الأساسية من خلال إجراءات ملموسة، بما يفضي إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر في تخطيط الهياكل الأساسية وتطويرها؛

17 - ***تسلم أيضا*** بأن فداحة انعدام الأمن الغذائي وتعقيده وطبيعته المتعددة الأبعاد في أقل البلدان نموا تتطلب مجموعة من الاستجابات التي تستخدم جميع الأدوات الممكنة، ولا يشمل ذلك خيارات التخزين فحسب، بل أيضا التدابير التجارية والأدوات المالية لمساعدة هذه البلدان على تمويل الواردات اللازمة؛

18 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي إلى (أ) إنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية لتيسير حصول أقل البلدان نموا على الائتمان في حالة ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية ولمعالجة الصدمات من جانب العرض من خلال توفير التمويل للبلدان المثقلة بضرورة استيراد مدخلات زراعية رئيسية، مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات، بتكاليف مرتفعة؛ (ب) إنشاء مرفق لضمان الائتمان لدعم أقل البلدان نموا في الحصول على الضمانات الائتمانية اللازمة للدخول في عقود آجلة وعقود خيارات لاستيراد المواد الغذائية الأساسية؛ (ج) إنشاء نظام خاص للاحتياطيات الغذائية يكون مخصصاً لأقل البلدان نموا داخل المنظمات المتعددة الأطراف القائمة المعنية للمساعدة في توزيع الأغذية على الفقراء والضعفاء الذين يعيشون حالات هشة، عند الحاجة للاستجابة للتهديدات البيئية والجوائح وغيرها من الأزمات، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن المرفق المقترح لتمويل الواردات الغذائية، ومرفق ضمان الائتمان، ونظام الاحتياطي الغذائي الخاص لأقل البلدان نموا، مع تحديد طرائقها واختصاصاتها وإداراتها وهياكلها الداعمة، وأن يقدم توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين لكي تنظر فيها الدول الأعضاء؛

19 - ***تجدد الالتزام*** بإجراء دراسات جدوى لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى لدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر الإنترنت في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في أقل البلدان نموا والبلدان التي رفعت أسماؤها حديثا من أجل تحقيق أهداف من قبيل توفير الدعم السياساتي لتعزيز التعليم عن بعد والتعلم المفتوح في الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 على جميع المستويات مع ضمان اتخاذ تدابير خاصة لوصول أفقر الناس والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وإنشاء شبكة افتراضية من المؤسسات التعليمية داخل أقل البلدان نموا وخارجها، والمساعدة في تصميم المقررات الدراسية ووضع المناهج الدراسية، وتوسيع نطاق النظام التعليمي وتحقيق استدامته، مع مراعاة جميع المبادرات القائمة مسبقا التي وضعتها الجهات الشريكة المعنية بطريقة شاملة، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يقدم تقريرا، يعرض فيه مسائل من قبيل

تحديد المبادرات القائمة، والطرائق الجديدة الممكنة، والاحتياجات من الموارد، وعملية الاعتماد ومصـــادر التمويل المستدام، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين لتنظر فيه؛

20 - ***تحيط علما*** بعقد الأمين العام لقمة تحويل التعليم في 19 أيلول/سبتمبر 2022؛

21 - ***تدعم*** مصـرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا باعتباره جهة الاتصـال لهذه البلدان لتعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء قدرات إنتاجية مسـتدامة وتعزيز التحول الاقتصـادي الهيكلي، وتدعم أيضـا مصـرف التكنولوجيا في تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التحول الهيكلي وتطوير القدرات الإنتاجية، وتدعو الدول الأعضـاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسـسـات والقطاع الخاص، إلى توفير الموارد المالية والعينية الطوعية إلى مصـرف التكنولوجيا لتعزيز قدرته وفعاليته، وتقرر تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية للنهوض بالبحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء اقتصـادات رقمية شـاملة للجميع وسد الفجوات الرقمية، بسبل منها تيسير نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة؛

22 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام بتنفيذ القرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشـجيع الاسـتثمار لصـالح أقل البلدان نموا، وتكرر التأكيد على قرار[14] تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، مع تحسين البيئات المؤاتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يستكشف جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكل مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وأن يقدم هذه الدراسة مشفوعة بتوصيات إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها في دورتها الثامنة والسبعين؛

23 - ***تؤكد من جديد أيضا*** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل إدماج إجراءات واستثمارات محددة الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

24 - ***تهنئ*** البلدان التي استوفت شروط الرفع من فئة أقل البلدان نموا، وتلاحظ مع التقدير أن 4 بلدان رُفِعَت أسـماؤها من القائمة منذ عام 2011، وأن 4 بلدان أخرى حُدِّدت لترفع أسـماؤها بحلول عام 2024 وأن 12 بلدا أخرى استوفت معايير الرفع من القائمة مرة واحدة على الأقل، وتدعو هذه البلدان إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثلة السامية، أن تقدّم على نحو منسق ما يلزم من دعم في هذا الصدد؛

25 - ***تدعو*** أقل البلدان نموا وشركاء التنمية إلى إدماج استراتيجيات الرفع من فئة أقل البلدان نموا والانتقال السلس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات تقديم المعونة الخاصة بكل منها،

(14) القرار 313/69، المرفق، الفقرة 46.

حسب الاقتضاء، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل تنويع مصادر التمويل، وترحب بالموجز السياساتي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية رقم 99 المعنون "استراتيجية الرفع من القائمة بزخم: سد الفجوة بين عمليتي التنمية قبل رفع أسماء أقل البلدان نموا من القائمة وبعد رفعها" المؤرخ نيسان/أبريل 2022؛

26 - ***تكرر*** الإعراب عن اقتناعها بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدُّمه الإنمائي أو من عكس مساره، وترحب بأن عملية رفع الاسم من القائمة من قِبل الأمم المتحدة تساعد على كفالة ألا تنخفض بصورة مفاجئة التدابير والإعفاءات في إطار المعاملة الخاصة والتفاضلية لأي بلد من البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة، وتدعو الشركاء في التنمية والتجارة إلى النظر في أن يقدموا للبلد الذي يرفع اسمه من القائمة الأفضليات التجارية التي كانت متاحة له في السابق نتيجة لمركزه كبلد من أقل البلدان نموا أو أن يخفضوا هذه الأفضليات تدريجيا لتجنب التخفيض الفجائي، وتلاحظ أن مجموعة أقل البلدان نموا قدمت مقترحات مختلفة في منظمة التجارة العالمية تتعلق بجملة مسائل منها التحديات المتصلة بالتجارة وتلك المتصلة بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا، وتسعى إلى مواصلة دراسة هذه المسائل، وتدعو الشركاء في التنمية إلى أن يظلوا يقدمون، حسب الاقتضاء، الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغير المناخ إلى البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة من أجل دعم اتخاذها إجراءات في اتجاه تحقيق أهداف اتفاق باريس، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف هذه البلدان واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني؛

27 - ***تسلّم*** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها داخل الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نحو فعال بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق جملة أهداف من بينها هدف تمكين 15 بلدا إضافيا من أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من تلك الفئة بحلول عام 2031؛

28 - ***تسلم أيضا*** بأن مسؤوليات مكتب الممثلة السامية قد شهدت، على مر السنين، زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها، وبأنه بالإضافة إلى الولاية الأصلية للمكتب، زاد الطلب على ما يجريه من عمل في مجال البحث والتحليل، ورصد تطورات السياسات القطاعية على مستوى العمليات الحكومية الدولية، ومتابعة الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، وزيادة تعزيز شبكة مراكز التنسيق الوطنية لأقل البلدان نموا، ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية لما تقدمه كيانات الأمم المتحدة من دعم للبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، ودعم البلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل؛

29 - ***تقرر*** أن يزود مكتب الممثلة السامية بالموارد الكافية للوفاء بولايته من أجل متابعة برنامج عمل الدوحة ورصده وتنفيذه في الوقت المناسب وبفعالية وتقديم الدعم الفعال إلى أقل البلدان نموا، وتطلب إلى الأمين العام أن يتناول مسألة تخصيص موارد كافية للمكتب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024؛

30 - ***تدعو*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى إلى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية دعما لتنفيذ برنامج عمل الدوحة ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي

أقل البلدان نموا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية وفي مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني ؛

31 - ***تلاحظ*** التحضيرات الفنية والتنظيمية التي تجري استعداداً لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المقرر أن تستضيفه الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023 وأن يُعقد على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وذلك وفقاً للولاية المحددة في قرارات الجمعية العامة 242/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 232/74 ألف المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 232/74 باء المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020 و 227/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 216/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتحث جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية، وتتطلع إلى ما ستنتهي إليه من نتائج ناجحة وطموحة؛

32 - ***تكرر دعوتها*** إلى الأمين العام إلى أن يعقد حدثا رفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة أثناء المؤتمر، بغية كفالة تعبئة منظومة الأمم المتحدة بكاملها دعماً لأقل البلدان نموا؛

33 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثلة السامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لإذكاء الوعي العام بالمؤتمر، بطرق منها إبراز برنامج عمله وأهدافه ومنجزاته المستهدفة الرئيسية وأهميته؛

34 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وبرنامج عمل الدوحة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة".